قراءة في تحولات السياسة الأردنية: بين عبء التاريخ ومأزق الجغرافيا..(3/3) 'دولة على الحافة'

23-2-2004

لا بد من التأكيد على خطورة المشروع الأمريكي والدور الأردني الإقليمي ضمن هذا المشروع، وبالتالي على الحركة الإسلامية والمثقفين الأردنيين واجب رئيس في صوغ استراتيجية فكرية تتضمن برنامج عمل شامل يقوم على رفض التوطين، وترسيخ مفهوم حق العودة والرفض القاطع لمبدأ التعويض سواء كان عن الأرض أو عن المآسي التي سببها الاحتلال، وتطوير الخطاب السياسي ليناقش المجتمع بمنطق موضوعي. من جهة أخرى لا بد من بناء خطاب فكري داعم ومساند للمقاومة العراقية، ويشكل سندا معنويا وماديا - إن أمكن - لها، فهذه المقاومة تؤدي دورا كبيرا اليوم على ثغر من أخطر ثغور الأمة في هذه المرحلة الحرجة، وتعتمد على صلابته وقوته ثغور أخرى كثيرة.

بقلم [محمد سليمان]

مواد ذات علاقة

[قراءة في تحولات السياسة الأردنية: بين عبء التاريخ ومأزق الجغرافيا..(2) 'دولة على الحافة']

-4-

احتلال العراق وتداعياته على الحالة الإقليمية والحالة الداخلية الأردنية:

لقد كانت الحرب العراقية الأخيرة وسقوط بغداد لحظة فارقة في تاريخ منطقة الشرق الأوسط وشعوبها، وكان احتلال بغداد بمثابة المفتاح أو المقدمة العملية لإحداث التغييرات وإنزال التصورات والمخططات الأمريكية إلى أرض الواقع.

والسؤال الرئيس في سياق هذا الموضوع: ما هو موقع الأردن في هذه التصورات ؟

تتعدد التحليلات وتختلف التقديرات بين الخبراء والباحثين والمحللين حول الموقع الأردني في التفكير الاستراتيجي الأمريكي للمرحلة القادمة، ففي حين تذهب بعض التحليلات إلى دور أردني فاعل في الشأن العراقي يصل إلى مرحلة عودة الحكم الهاشمي، تذهب تحليلات أخرى إلى اقتصار الدور الأردني على البعد العسكري والأمني بعد تدويل الوجود العسكري في العراق، وعلى تدريب عناصر الشرطة العراقية. بيد أن التأمل في خارطة القوى السياسية الداخلية العراقية والإقليمية لا يوحي بدور سياسي أردني داخل العراق، كما لا نجد إشارة إلى ذلك في الوثائق والأدبيات السياسية الأمريكية الصادرة عن الحكومة أو بنوك التفكير هناك.

وبعيدا عن الشأن العراقي وحيثياته، فإن القراءة الموضوعية لوضع الأردن ودوره الإقليمي في المرحلة القادمة تشير إلى الملحوظات التالية:

- الولايات المتحدة تفكر في بناء إجماع استراتيجي في الشرق الأوسط يحفظ المصالح الأمريكية، ويشكل بيئة جديدة يتم من خلالها دمج إسرائيل في المنطقة، والأردن مرشح ليؤدي دورا بارزا في هذه المرحلة خاصة أن نظام حكمه متماه إلى درجة كبيرة مع المشروع الأمريكي.

- وتتمثل أهم معالم الدور الأردني في اعتباره أداة من أدوات تنفيذ السياسة الأمريكية، بالإضافة إلى دوره الأمني في مكافحة الحركات "الأصولية"، وتقديم المعلومات الاستخبارية المطلوبة أمريكيا.

- كما يمكن القول أن الأردن مرشحة لتشكل مع العراق الجديد - في حالة نجاح الولايات المتحدة في إقامة الحكومة العراقية الموالية لها وتكون ذات طابع فدرالي، ديمقراطي (تمثيلي)، ليبرالي، ذي ميول أمريكية – وتركيا وإسرائيل نواة صلبة للشرق الأوسط الكبير، وسيزيد الوزن النسبي للأردن ويرتفع مع تزايد دور العراق وقوته، وهذا على حساب كل من الدور السعودي والمصري ووزنهما الإقليمي، بمعنى آخر: تجديد فكرة حلف بغداد لكن هذه المرة لإعادة ترتيب المنطقة وصوغها ضد مصادر تهديد جديدة وأهمها الحركات الإسلامية.

- تختلف تقديرات الدور الأردني في عملية السلام والتسوية النهائية، ففي حين يبدو هناك استقرار في التفكير الاستراتيجي الأمريكي على اعتبار الأردن عمليا وطنا بديلا؛ يستوعب اللاجئين الفلسطينيين، تختلف الاجتهادات حول دور الحكومة الأردنية في الشأن الفلسطيني بين عود الحكم الأردني للأجزاء التي ستنسحب منها إسرائيل في الضفة؛ بناء على توافر القدرات الأمنية الأردنية بشكل أفضل من القدرات الفلسطينية، وبين الإبقاء على السلطة مع وجود علاقة اتحاد قوية بين الأردن والضفة الغربية، والأغلب أنها علاقة فدرالية بصيغة كونفدرالية.

لكن: كيف سينعكس الدور الإقليمي الأردني على المعادلة الداخلية وفق التصور الاستراتيجي الأمريكي ؟ ..

يبدو واضحا أن المصلحة الأمريكية - وفقا لما سبق وبناء على تحليل السياسة الأمريكية تجاه الأردن، ومتابعة ما يصدر عن مراكز الدراسات وبنوك التفكير في واشنطن – تتمثل في: أردن تحت الحكم الهاشمي، ديمقراطي، موال للولايات المتحدة، مركز إقليمي

لخدمة الأهداف الأمنية الأمريكية والصهيونية، يسير في طريق التحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق والاندماج في الأسواق العالمية، وإقامة المناطق الحرة، وإقامة العلاقات التطبيعية مع إسرائيل. يضاف إلى ذلك أن المطلوب هو إعطاء الفلسطينيين في الأردن مزيدا من الحقوق السياسية من خلال إشراكهم في أجهزة الدولة ومؤسساتها بشكل أفضل، من خلال ما يسمى بحقوق المواطنة وحقوق الإنسان والخصخصة والموازنة بين القطاع العام (إلى الآن ذات صبغة أردنية) والقطاع الخاص (ذات صبغة فلسطينية).
والمشكلة التي تقف أمام الرؤية السابقة وفقا للأدبيات الأمريكية تتمثل بوجود الإخوان المسلمين، وهي حركة سياسية ذات وزن كبير في الساحة الأردنية وتحظى بالقبول الكبير داخل الوسط الفلسطيني الأردني، وتعتبرها المصادر الفكرية الأمريكية والإسرائيلية بمثابة حركة راديكالية فلسطينية، وداعم أساسي للمقاومة الإسلامية بفلسطين. بيد أن قدرة نظام الحكم على احتواء الأخوان في المرحلة السابقة والحد من نفوذهم السياسي وبناء جسور لمعادلة سياسية ذات حدود عرفية يجعل من هذه المشكلة ليست جوهرية إلى درجة العائق بقدر ما تشكل من إزعاج لعملية التخطيط والتنفيذ. الفقرة السابقة تقودنا إلى مناقشة مسألة رئيسية في هذا الموضوع، وهي القوى السياسية والاجتماعية في الأردن ودورها المتوقع في السيناريو السابق؟..
في دولة كالأردن لا توجد فيها تقاليد سياسية ديمقراطية راسخة، وتفتقر إلى القوى المدنية الفاعلة وما يرتبط بها من أحزاب سياسية ذات منطق عملي أو مؤسسات مجتمع مدني تملأ الحيز العام بموازاة المؤسسات السياسية، فإن الحركات السياسية والمؤسسات المدنية تشكل انعكاسا – في الأغلب الأعم– للقوى الاجتماعية؛ وفقا لما سبق، فإن الإخوان المسلمين يشكلون إطارا سياسيا للتمثيل الفلسطيني في الأردن، بينما لا يمتلك الشرق أردنيون تمثيلا سياسيا يعكس مصالحهم باستثناء بعض الأحزاب – التي يطلق عليها الوسطية – ونفوذهم في مؤسسات الدولة وخاصة في الأجهزة العسكرية والأمنية.
وبالتالي، فإن قراءة التحولات السياسية والاقتصادية في المرحلة القادمة تؤدي بنا إلى نتيجة رئيسة مفادها: أن هذه التحولات تنتج تغيرا في ميزان القوى الداخلي وفي طبيعة التفاعلات في المعادلة الداخلية، بعبارة أخرى: فإنّ تقوية دور القطاع الخاص والحديث عن الوطن البديل والمساواة أمام القانون والحقوق المنقوصة للفلسطينيين في الأردن كلها عوامل تضعف من نفوذ وقدرة الأردنيين داخل الدولة لصالح الفلسطينيين. لذلك فإن المعارضة المرشحة بأن تلعب دورا قويا في المرحلة القادمة هي المعارضة الصادرة عن الأردنيين، خاصة مع تزايد العبء على الطبقة الوسطى الأردنية بفعل سياسات التكيف الهيكلي، وترشُّح تضررها المتزايد من هذه التحولات.
إن المراقب للساحة الأردنية ولما وراء الجدال السياسي الداخلي يلحظ حالة من الاستقطاب الشديد المتزايدة داخل المجتمع بين مكونيه الرئيسين: الفلسطيني والأردني، والناتج عن التحول في مصادر القوة والنفوذ في الدولة، مع شعور متزايد بقلق الهوية داخل الأوساط الأردنية؛ الأمر الذي يؤدي إلى تزايد حالة الضيق والتذمر داخل العشائر، والتي ظهرت إرهاصاتها من خلال حالات متعددة في فترة التسعينات، ويعطي هذا وذلك مؤشرات على احتمال اتساع مساحة الاختلاف بين الحكم وبين العشائر خاصة عنصر الشباب الذي يتفتح وعيه على البطالة وانعدام فرص العمل ، وإغلاق باب القطاع العام أمامه في ظل عملية الخصخصة البنيوية .
مما سبق يتبين أننا أمام قوتين اجتماعيتين معارضتين للسيناريو الأمريكي، هما الإخوان المسلمون الحاضن السياسي للفلسطينيين الأردنيين والتي تشكل الطبقة الوسطى الفلسطينية عمودها الفقري، وشباب العشائر الأردنية الذين تظهر المؤشرات على أنهم حركة معارضة قوية في المستقبل.
أما الأحزاب القومية واليسارية فوجودها محدود وفعاليتها الاجتماعية ضعيفة في الأردن، بينما التوجه الليبرالي الفلسطيني والذي ينادي بالحقوق المنقوصة وبالتعويض بدلا من حق العودة، وبالواقعية الفلسطينية فنفوذهم أيضا داخل المجتمع الفلسطيني ضعيف وغير مؤثر مقارنة بالإخوان المسلمين.
5 –
أفاق المستقبل: الأردن على مفترق طرق
ربط عدد من المحللين بين تعيين فيصل الفايز – وهو ابن إحدى العشائر الأردنية العريقة (بني صخر) - رئيسا للوزراء وبين الجهود الأمريكية للوصول إلى تسوية نهائية تقوم على إلغاء حق العودة، الأمر الذي أكدته وثيقة جنيف بين الفلسطينيين وبين إسرائيل؛ إذ إن مسألة التوطين والقبول بالتعويض بدلا من العودة ستؤدي إلى حالة شديدة من التوتر خاصة داخل المجتمع الأردني، وبالتالي لا بد أن تتم على أيد أردنية ومن عشائر عريقة.
ويبدو أن نظام الحكم في الفترة القريبة السابقة قد أدرك أهمية الإخوان المسلمين كقوة سياسية ذات وزن اجتماعي كبير في الساحة الأردنية، فعمل على التواصل معها، وإعادتها إلى المعادلة السياسية من خلال الانتخابات النيابية الأخيرة، من هنا فإن التخوف الذي يبديه بعض المحللين هو احتمال وقوع اتفاق بين الإخوان والنظام على تسوية بخصوص المرحلة القادمة، خاصة بعد تزايد الضغوط الأمريكية على الحركات الإسلامية، ويتم الإشارة في هذا السياق إلى محاولات التفاهم بين أمريكا وحركات إسلامية في عدة دول عربية وإسلامية كتركيا، بل إن الإخوان المسلمين أنفسهم يعدون نموذجا لهذا التقارب في العراق، من خلال مشاركتهم بالمجلس الانتقالي، من جهة أخرى أصدرت مجموعة "الأزمات الدولية" (وهي عبارة عن مؤسسة بحثية غير حكومية تزود صانعي القرار في الولايات المتحدة بالرؤى والاحتمالات والتوصيات حول مواضيع دولية مهمة ومعقدة) مؤخرا تقريرا بعنوان "التعامل مع حماس" Dealing With Hamas ، يدعو التقرير الولايات المتحدة إلى فتح صفحة جديدة مع حماس من خلال معادلة تقوم على قبول حماس بقرارات الأمم المتحدة وللعملية السلمية مع إسرائيل مقابل انسحاب إسرائيل من أراضي الـ 67. مما يؤدي إلى انفراج في العلاقة بين حماس وبين الولايات المتحدة، وإلى زوال الضغط الأمريكي عليها وعلى مصادر تمويلها. ومن المعلوم أن هناك تصريحات تصدر عن اتجاه داخل حركة حماس تلمح إلى القبول بهدنة طويلة تقوم على أساس انسحاب إسرائيل من أراضي عام الـ 67.
على أي حال، فإن الاحتمال السابق ضعيف، ولا يتناسب مع طبيعة التكوين الفكري لأبناء الحركة الإسلامية أو المزاج العام داخل حماس، وكل هذه الاحتمالات ترتبط بدرجة رئيسية بالمقاومة العراقية ومدى نجاحها في عرقلة المخططات الأمريكية، إذ أنها ستشكل رافدا معنويا مهم للجهاد الفلسطيني وتعطيه زخما روحيا وفكريا كبيرا، ناهيك عن قدرتها على التأثير على الانتخابات الأمريكية القادمة، بعد شهور قليلة، وهذه الملاحظة أكدها جيفري كيمب Geoffrey Kemp (مدير البرامج الإقليمية الاستراتيجية في مركز نيكسون) في محاضرة مهمة له بعنوان " ما بعد العراق : تحديات جيو سياسية وإعادة البناء " (16 أكتوبر 2003) عندما ربط بشكل وثيق بين نجاح بوش في الانتخابات القادمة وبين البعد الأمني والسياسي في العراق وأثر المقاومة .

وهنا: لا بد من التأكيد على خطورة المشروع الأمريكي والدور الأردني الإقليمي ضمن هذا المشروع، وبالتالي على الحركة الإسلامية والمثقفين الأردنيين واجب رئيس في صوغ استراتيجية فكرية تتضمن برنامج عمل شامل يقوم على رفض التوطين، وترسيخ مفهوم حق العودة والرفض القاطع لمبدأ التعويض سواء كان عن الأرض أو عن المآسي التي سببها الاحتلال، وتطوير الخطاب السياسي ليناقش المجتمع بمنطق موضوعي. من جهة أخرى لا بد من بناء خطاب فكري داعم ومساند للمقاومة العراقية، ويشكل سندا معنويا وماديا - إن أمكن - لها، فهذه المقاومة تؤدي دورا كبيرا اليوم على ثغر من أخطر ثغور الأمة في هذه المرحلة الحرجة، وتعتمد على صلابته وقوته ثغور أخرى كثيرة.

للعودة للأعلى